

اخبار

## مزارعو الحمضيات يُطالبون بالتعويض عليهم

نُفذ مزارعو الحمضيات في سهل عكار، أمس، اعتصاماً احتجاجياً بمشاركة مزارعي المنية في بلدة تل معين. وذلك بعدما أدت موجة الصقيع الى تشكيل طبقة من الجليد على البيوت البلاستيكية واتلفت المزروعات والحقت اضراراً بالمواسم الزراعية. وطالب المعتصمون بـ"ضرورة الكشف على الأضرار التي ضربت موسم الليمون بسبب الرياح الجافة التي أحرقت الشجر والثمر"، ووقف ادخال البضائع السورية الى لبنان والتعويض على المزارعين في الشمال اسوة بباقي المناطق، مهديين باللجوء الى خطوات تعسدية ما لم تستجب الدولة.

## مُستخدمو الضمان: نسبة الشغور تقارب الـ50%

قَدّمت نقابة مُستخدمي الضمان الاجتماعي، أمس، الى رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني الاجتماعي طويبا زخياً مُذكّرة مطالب "مزمّنة" وضرورية للمُستخدمين الذين عرضوا خلال المذكرة أبرز المشاكل التي يُعانونها، أبرزها الشغور الذي يُقارب الـ50%. واستنكر المُستخدمون ما سموه "التعرّض لكرامتهم في الإعلام من قبل بعض أعضاء المجلس".

كذلك طلب المُستخدمون من زخيا "حماية المُستخدمين من بعض اعضاء مجلس الادارة الذين يتولون تعقيب معاملات مخالفة للقانون"، مهديين بنشر اسمائهم في المرة المقبلة وتحميلهم المسؤولية القانونية.

## خفض التغذية بالتيار في طرابلس والمحيط اليوم

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان في بيان لها، أمس، عزل المحول 66/220 ك.ف. في معمل دير عمار، اليوم من الساعة الثامنة صباحاً ولغاية السادسة مساءً، وذلك من أجل إجراء أعمال صيانة دورية على هذا المحول.

وأشار البيان الى أن "التغذية بالتيار الكهربائي سوف تنخفض على نحو ملحوظ خلال فترة العزل المذكورة في المناطق التالية: طريق الميتين،



طريق الميناء، الملا، نديم الجسر، جميل عدرا، السنترال، المعرض، النيني، الضم والفرز، التل، البلدية، الزاهرية، محرم، باب الرمل، أبو سمرا، الحمراوي، السويقة، كواخ القبة، سوق الخضرة التبانة، سرايا العتيقة، الثقافة، شارع البلحة، الميناء، القبة".

## المكبّ المُستحدث غير قانوني

رداً على تقرير "أزمة نفايات الناعمة تتفاقم: مكبّ دوحة الحص باق"، الذي نُشر في عدد أمس. أوضحت لجنة "تجمّع دوحة الحص"، أن المكبّ الذي استحدثته بلدية الناعمة غير قانوني، "بخلاف ما أدلى به رئيس بلدية الناعمة شربل مطر". واستندت اللجنة الى القرار الصادر عن محافظ جبل لبنان فؤاد فليفل، الذي يقضي بوقف أعمال رمي النفايات بجانب الأوتوستراد الساحلي، وبالتالي إقفال المكب. وأكدت اللجنة أن أهالي دوحة الحص يرفضون إعادة فتح هذا المكبّ، مُشيرة الى أن "إيجاد بديل عنه أمر يقع على عاتق رئيس البلدية المنتخب لا على عاتق الأهالي الذين سيستمررون في توسّل جميع الطرق المشروعة لمنع إعادة فتح مطمر الموت".

## مدارس

# متعاقدو المعلوماتية: لم تصل فرحتنا الى قرعتنا

«أكلنا الضرب واخترت بيتنا»، هكذا كانت ردة فعل اختصاصيين في المعلوماتية دخلوا الى المدارس بتعميم يتحدث عن عقود سنوية مع بديل نقل وضمان اجتماعي ليضاجوا بان عقودهم لتتجاوز 3 أشهر. يحدد بناء على رغبة المدير

### فانت الحاج

لم يكد اختصاصيو المعلوماتية يسمعون بتعميم وزير التربية الياس بوضعب الذي يلزم التعاقد مع اختصاصي واحد على الأقل لمكننة الأعمال الإدارية في كل ثانوية أو مدرسة رسمية حتى هتوا هبة واحدة وتدفعوا لتقديم الطلبات. ففي تعميم الوزير إغراءات لا تفوت: اجرة يوم عمل فعلي: 50 ألف ليرة لبنانية لحملة شهادة البكالوريا الفنية (BT) 70 ألف ليرة لبنانية للشهادات الأعلى، بدل نقل يعادل 8 آلاف ليرة لبنانية عن كل يوم حضور، والتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لم يسبق لأي متعاقد مع وزارة التربية أن نال مثل هذه التقديرات المنصوص عليها في تعميم بوضعب الصادر في 19 شباط الماضي، الذي يشرح أن المستحقات ستؤمّن على حساب صندوق المدرسة أو صندوق مجلس الأهل منفردين أو مجتمعين، في حال عدم إسناد هذه المهمة إلى أحد أفراد الهيئة التعليمية الذين

تتوافر فيهم المؤهلات العلمية والخبرة في أعمال المكننة، ولا سيما الأساتذة والمدرسون الذين لم يستكملوا نصابهم القانوني في التدريس. ويحصر التعميم عدد أيام العمل بيومين اثنين للمدارس التي لا يتجاوز عدد تلامذتها 100 تلميذ، 3 أيام للمدارس التي يزيد تلامذتها على 100 ولا يتجاوز 200، 4 أيام للتي يزيد عدد تلامذتها على 200 ولا يتجاوز 400، و5 أيام للمدارس التي يزيد عدد تلامذتها على 400. ظن الاختصاصيون أنها فرصة العمر التي ستطمئنهم إلى مستقبلهم وتؤمن لهم الاستقرار الوظيفي المنشود، فسارعوا إلى الالتحاق بعملهم بعد شهر واحد من بداية العام الدراسي، بمجرد تلقيهم تبليغاً شفهيّاً من مديري المدارس بقبول طلباتهم. ومن هؤلاء من لم يتردد في تقديم استقالته من عمله السابق، طمعاً في «وظيفة الدولة» والتثبيت الأتني بل المفارقة أن يفتح هذا التعميم عيون المتعاقدين من أساتذة المواد التعليمية الأخرى



## بوضعب: وقعت عقود المستوفين شروط المهمة

الذين راحوا يمتنون النفس في تسريع قبض رواتبهم لتصبح شهرية لا فصلية كما يحدث الآن. لكن فرحة هؤلاء لم تصل إلى قرعتهم، بحسب المثل الشائع، إذ فوجئوا بتعميم آخر للوزير

## تقرير

# حفظ «لعاب» أهالي المفقودين: اللمسات الأخيرة

### راجانا حمية

قريباً، ينتهي العمل بـ«الغرفة» التي يجري تجهيزها في أحد مراكز المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي لحفظ «العينات البيولوجية» لأهالي المخطوفين والمخفيين قسراً، بحسب يارا خواجه من قسم الإعلام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لم يبق إلا «لمسات أخيرة»، وبعدها تصبح الغرفة جاهزة لاستقبال هذه العينات التي كانت اللجنة الدولية قد بدأت بجمعها، مطلع حزيران الماضي. ومن المفترض أن توضع فيها العينة الأساسية المأخوذة من الأهالي، على أن تحفظ عينة أخرى في مركز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف. هذا المكان الذي يمثل الخطوة الأولى في مسار هذه القضية بالذات، وهي، أصلاً، التي تقوم بها اللجنة الدولية نيابة عن الدولة المتعاسة عن أداء واجباتها، بحجة الحفاظ على

السلم الأهلي. هذه الخطوة تبقى ناقصة ما لم تستتبع بالخطوة التالية التي تتعلق باقتراح تقديم به الصليب الأحمر منتصف عام 2014، وبقضي بجمع العينات البيولوجية، وتحديد اللعاب، الذي من خلاله يمكن الحصول على الحمض النووي في ما بعد. وانطلاقاً من موافقة مجلس الوزراء على هذا الاقتراح، «بتعين على القوى الأمنية القيام بواجبها الذي تقوم به الآن اللجنة الدولية في إطار المساعدة، على أن يتحول دور هذه الأخيرة إلى مراقب في عملية الجمع»، تقول خواجه، لكن، إلى الآن، لم تفرج الحكومة عن موافقتها على الاقتراح، تماماً كما هي حال المجلس النيابي القابع على مشروع قانون، يتعلق أحدهما بـ«إنشاء بنك معلومات دي إن إي»، فيما يخضع الآخر بـ«الأشخاص المفقودين وضحايا الإخفاء القسري». وهو الذي يفترض أن «يشرع»، فيما لو أقر، حق الأهالي في معرفة مصير

لدى وزارة الاقتصاد بالتوقف عن استقبال الطلبات وإزالة الإعلانات. وقد استدعي إلى التحقيق منذ أسبوع، لكن لم يحقق معه وأقفل الملف قبل الاطلاع عليه. الشكوى الثالثة تقدّم بها المحامي كميل لبيان بوكالته عن أصحاب العقار رقم 2/بسفرين الذي ادّعت الجمعية ملكيتها له، أمام هيئة القضايا في مصرف لبنان، ضدّ شلالا وسعادة، بتهمة الاحتيال وتبييض الأموال. ونتيجة العلاقة المتلبسة مع مصرف «مصر ولبنان» فارسلت الإنذارات مع مطالبة بتعويضات مالية.

تردّ شلالا بأن الأرض موجودة الآن وكذلك الخرائط، وكل هذه الدعاوى لا تمت إلى الواقع بصلة، ونحن لا نسرق الأفكار التي يمكن تكرارها من مشروع إلى آخر. أما سعادة، فبرّد بأن كل الدعاوى أقفلت، وأعمالها قانونية.